شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

خطوطنا الجوية.. متى تستعيد سمعتها؟

وجّه عدد من أعضاء مجلس النواب لوماً الى رئيس مجلس الوزراء لقبوله الاستقالة التي تقدّم بها اليه وزير الاتصالات محمد علاوي من دون عرض الموضوع على مجلس النواب ولا حتى على مجلس الوزراء لمناقشته، ما يشير الى ان السيد المالكي كان راغباً في هذه الاستقالة وربما دافعاً عليها.

وبالطبع فان للنواب كل الحق في هذا اللوم، لكنهم يبدون لنا في هذا الأمر كما لو انهم يعيشون في بلاد أخرى وبرعاية دولة غير دولتنا المتخمة بمواقف وسياسات من هذا النوع، فهل نوابنا غير واعين حقاً لما يجري حولهم؟

منذ بضعة أيام أعلنت المديرية العامة لسلطة الطيران الجوي التركية (اسمها بالتركية: Devlet Hava Meydanları İşletmesi Genel Müdürlüğü)، واضح ان معظم هذه الكلمات أصلها عربي)، انها قررت إيقاف رحلات طائرات الخطوط الجوية العراقية الى مطار أتاتورك في إسطنبول بسبب عدم التزامها بمواعيد تسيير رحلاتها الجوية. وبالأسلوب المعهود في دولتنا فان وزارة النقل سارعت في التوّ والحال، وعلى طريقة "لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يُراق على جوانبه الدمُ"، الى التهديد بمعاملة الطائرات التركية بالمثل (ليش يابة!).

لم أركب طائرة لخطوطنا الجوية في العهد الجديد الا مرة واحدة من بغداد الى البصرة، لكنني من النادر أن قابلتُ شخصاً طار على طائراتنا وأشاد بالتجربة، وبخاصة لجهة عدم الالتزام بالمواعيد إن في مطار بغداد وسائر المطارات المحلية أو في المطارات الخارجية، بل لطالما قابلت أشخاصاً، بينهم نواب وموظفون حكوميون كبار، في مطار عمان ومطار بيروت واشتكوا من انهم كانوا ينتظرون ساعات عديدة، وأحيانا الى اليوم التالي، وصول طائرات خطوطنا الجوية للعودة بها.

مطار أتاتورك في اسطنبول واحد من أهم وأكبر المطارات في العالم، تهبط فيه الطائرات وتقلع بالدقائق وأحيانا بالثواني، ولا بدّ والحال هذه أن تحرص السلطات فيه على ان تكون مضبوطة تماماً في عملها، كما الساعة السويسرية، من أجل سلامة مئات الالاف الذي ينزلون في المطار أو يغادرونه ومن أجل سمعة المطار وتركيا، فبأي حق تُشهر وزارة النقل سيفها مهددة الخطوط الجوية التركية بمنع هبوط طائراتها في المطارات العراقية؟

كان يتعيّن على الوزارة أن تتأمل التصرف التركي جيداً وتراجع نفسها وتعمل من أجل أن تستعيد الخطوط الجوية العراقية سمعتها كشركة مرموقة .. تحترم مواعيدها وزبائنها، وبخاصة أبناء بلدها الذين يعانون كثيراً من حال التسيب والفلتان على صعيد المواعيد وعدم تحديد مقاعد الجلوس للركاب ورداءة الخدمة داخل الطائرات اثناء الرحلات.

والأمر لا يقتصر على حركة الطائرات، فمطار بغداد هو الآن أحد أسوأ المطارات في العالم لجهة الخدمات البائسة التي يُقدمها. ومن العيب أن يكون لبغداد والعراق صاحب أعلى الدخول بين الدول النفطية مثل هذا المطار ومثل شركة الخطوط الجوية الحالية.

ليت النواب يلتفتون الى هذه القضية أيضاً.

ترشيح العبيدي ودلي للدفاع والياسري للداخلية

العراقية: الوزراء الأمنيون جاهزون.. والتحالف ينفي ذلك

كشفت القائمة العراقية عن ترشيحها لكل من خالد العبيدي وسالم دلي لشغل منصب وزارة الدفاع وتقديمهما الى رئيس الوزراء نوري المالكي في غضون الايام المقبلة، لافتة الى ان التحالف الوطني هو الآخر قد حسم امره ورشح توفيق الياسري لحقيبة الداخلية .

وبدوره نفى التحالف الوطني حسم قضية مرشح الداخلية داخل مكوناته في الوقت الحاضر مبينا ان الامر يحتاج الى وقت وتأن ولا يحق لاية كتلة او جهة من التحالف عقد صفقات جانبية لتمرير مرشح الداخلية دون علم اطراف التحالف.

□ بغداد / محمد صباح

هذا وقد صرح النائب عن القائمة العراقية نبيل حربو لـ"المدى" في وقت سابق ان القائمة العراقية رشحت ثلاثة اسماء جديدة لشغل منصب وزير الدفاع بعد اجتماع رئيس الوزراء نوري المالكي مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، موضحا ان من بين هذه الاسماء الثلاثة مرشحا واحدا من داخل العراقية واثنين من خارجها.

ففي مقابلة مع "المدى" اوضح النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني "ان قائمته رشحت خالد العبيدي وسالم دلي لتولي منصب وزير الدفاع، أما التحالف الوطني فرشح توفيق الياسري لحقيبة الداخلية"، لافتا الى "ان رؤساء الكتل السياسية لم يناقشوا هذه الاسماء لحد هذه اللحظة، لكن هناك شبه توافق على ضرورة حسم تسمية الوزراء الامنيين في الفترة القليلة المقبلة".

واضاف "ان رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم هذه الاسماء المرشحة لحقيبتي الداخلية والدفاع الى رئاسة مجلس النواب حال الاتفاق عليها بشكل نهائي من قبل الكتل السياسية من اجل التصويت عليها داخل قبة مجلس النواب"، مشيرا الى "وجود شبه اجماع من قبل الكتل السياسية على مرشحي الداخلية والدفاع من قبل الكتل السياسية وننتظر اجتماع رؤساء الكتل السياسية وسيكون فيه القول الفصل".

هذا والتقى رئيس الوزراء نوري المالكي مع رئيس البرمان اسامة النجيفي يوم الاحد الماضي وتباحثا بشأن مجمل الموضوعات ومنها موضوع الوزارات الامنية واكدا على ضرورة تسمية وزراء الحقائب الامنية في الفترة المقبلة.

وبدوره، اكد احد مرشحي القائمة العراقية لحقيبة الدفاع سالم دلي صحة ترشيحه مع خالد العبيدي، منوها "ان الامر لم يحسم بعد ويحتاج الى مزيد من الوقت والتوافقات بين الكتل السياسية."

وذكر دلي لـ"المدى" ان "العراقية رشحت كلا من سالم دلي وخالد العبيدي لاختيار احدهما لشغل منصب وزير الدفاع"، مبينا "ان القضية تحتاج الى قناعة الكتل السياسية والى وقت من اجل التوصل الى اتفاقات كاملة ومرضية لدى جميع الكتل السياسية ومن ثم التصويت على الاسماء المطروحة داخل مجلس النواب".

ويذكر أنّ الوزارات الأمنية ما تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لوزارة الداخلية وتكليف وزير الثقافة سعدون الدليمي وزيراً للدفاع بالوكالة كما تم تكليف فالح الفياض مستشاراً للأمن الوطني.

واشار دلي الى ان "المؤسسة العسكرية تحتاج الى عمل كبير وشاق لما تعاني من فوضى كبيرة ونتحاج الى تفعيل المهنية العسكرية القادرة على تشكيل جيش قوي مؤهل للدفاع عن العراق وسيادته وعلى شعبه والابتعاد عن الافكار القديمة التي اتعبت شعبنا وجيشنا".

من جانب اخر، نفى التحالف الوطني توصل اطرافه الى اتفاقات بشأن قضية حسم امره بما يخص ترشيح اية شخصية لمنصب وزارة الداخلية، مبينا "ان اي مرشح للداخلية يخرج من داخل التحالف الوطني لا بصفقات خاصة مع بعض الجهات".

وقال النائب عن كتلة الاحرار المنضوية داخل التحالف الوطني جواد الشهيلي لـ"المدى" ان التحالف الوطني لحد هذه اللحظة لم يرشح اية شخصية لشغل منصب وزير الداخلية ،مؤكدا "ان اية كتلة داخل التحالف لن تستطيع عقد صفقات جانبية مع كتل اخرى لغرض تمرير ترشيح وزير الدفاع"، لافتا الى "ان الترشيح لمنصب وزارة الدفاع من حصة العراقية".

ويذكر ان النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي كشف لـ"المدى، يوم الاثنين الماضي ان الاسبوع الحالي سيتم حسم الشخصية المرشحة لحقيبة الداخلية من قبل التحالف الوطني في اجتماع موسعا لجميع الكتل المنضوية فيه، مبينا ان تحالفه شكل لجنة مصغرة قبل ايام تضم كلاً من عمار طعمة رئيس كتلة الفضيلة النيابية وعضوي لجنة الامن والدفاع عباس البياتي من دولة القانون وقاسم الاعرجي رئيس كتلة بدر البرلمانية للنظر في المرشحين الذين سترسلهم العراقية في وقت لاحق.

وعن مطالبة كتلة الاحرار بمنصب الوكيل الاقدم في وزارة الداخلية مقابل الموافقة على مرشح التحالف الوطني للداخلية، اجاب الشهيلي "ان كتلته لم ولن تطالب باي منصب لا في الداخلية ولا في الدفاع ولم يعدنا رئيس الوزراء باي منصب ،داعيا الى ان تكون الوزارات الامنية مستقلة غير تابعة للاحزاب السياسية".

واستطرد الشهيلي "ان رئيس الوزراء ارتكب عدة اخطاء من ضمنها عدم الاسراع بحسم قضية مرشحي الدفاع والداخلية وهي من المشاكل الكبيرة التي رافقت تشكيل هذه الحكومة الحالية".

احدى السيطرات في بغداد.. (أرشيف)

نواب وصفوه "تلويحاً بالعصا" و"طعناً بالانتخابات"

السجن لفرج الحيدري ونائبيه مع وقف التنفيذ

□ بغداد / مؤيد الطيب

أصدرت محكمة استئناف الرصافة، أمس الأول، حكما بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ بحق الرئيس السابق للمفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري ونائب رئيس المفوضية اسامة العاني ورئيس الدائرة الانتخابية السابق كريم التميمي، لمنحهم في وقت سابق مبالغ نقدية لا تتعدى الـ١٥٠ ألف دينار لخمسة من موظفي المفوضية تقديراً لجهودهم في عملهم.

واعتبر نواب من داخل البرلمان هذا الإجراء "مؤسفاً" بحقهم، وأشاروا إلى إنه يعتبر "تلويحا بالعصا للمفوضية الجديدة"، مستغربين قرار القضاء هذا في قضية لا تستحق هذا الحكم، واعتبر آخرون إن القرار هو "طعن بالمفوضية وطعن بالانتخابات".

هذا وقد استغرب رئيس المفوضية العلية للانتخابات فرج الحيدري قرار محكمة استئناف الرصافة القاضي بحبسه سنة مع وقف التنفيذ.

وأكد الحيدري في تصريح لـ"المدى" امس الأربعاء ان "القرار كان غير عادل وأعتبر ان منصبي يعادل منصب وزير، وأتساءل هل من المعقول ان يسجن مسؤول بدرجة وزير على مكافأة قدرها ١٥٠ الف دينار، منحتها لموظفين إزاء كفاءتهم بالعمل، مع العلم بان المبلغ كان قد تمت تسويته".

وعن وضعه القانوني في شغل منصب رئيس الهيئة قال الحيدري "اليوم سأقوم برفع طعن لدى محكمة الاستئناف، واذا لم يستأنف الحكم بحقي فلا يجوز لي شغل اي منصب حالياً او في المستقبل".

وأكد الحيدري إن "الأجراء أخذ بحقي بسبب دوافع سياسية لا غير، فمنذ الانتخابات الأولى وأنا ملاحق من قبل كتل سياسية متنفذة في السلطة يحاولون الإيقاع بي من أجل السيطرة على مفوضية الانتخابات".

فيما أكد النائب عن كتلة الأحرار جواد الشهيلي إن "هناك ملايين الدولارات سرقت ومازالت تسرق من الدولة، ومن سرق هذه المبالغ موجود في دول أخرى ويعيش برفاهية، والأكبر من ذلك يوجد الكثير ممن يسرقون أموال الشعب في مؤسسات حكومية تحت رعاية الحكومة الحالية والحزب الحاكم ولا أحد يحاسبهم أو يأمر بسجنهم".

وأضاف الشهيلي في تصريح لـ"المدى" أمس إن "هذا القرار الذي صدر بحق الحيدري هو تلويح بالعصا للمفوضية الجديدة، وهو قرار سياسي بحت، وليس طعناً في القضاء لكني أعتقد بأن القضاء أخطأ باتخاذ قراره هذه المرة، القضاء أكبر سلطة في الدولة لكني أعتبر أنه أخطأ خطأ جسيماً أتمنى أن لا يتكرر".

وأعتبر النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد طيب إن "الحكم بحق الحيدري كان مؤسفاً، وهو يثبت براءته أكثر من إدانته، حتى وأن صدر الحكم بها، لأن القضية كانت مجرد مكافأة مالية بسيطة، لا تستحق صدور مثل هذا الحكم، وهذا أيضاً ليس في صالح العملية السياسية ولا في صالح عملية إجراء الانتخابات".

وأضاف طيب في تصريح لـ"المدى" أمس "كانت لدينا مفوضية أشرفت على الانتخابات ومن خلال نتائجها تشكلت الحكومة، فهذا الإجراء يعتبر طعنا بمجلس المفوضية وطعناً بالانتخابات الماضية"، وتابع "إن هذه المخالفة الإدارية البسيطة لا تتناسب مع الحكم الذي صدر عليها، علماً إن المبلغ المأخوذ من ميزانية المفوضية والذي مُنح كمكافأة قد تم إرجاعه إلى نفس الميزانية، وكنت أتوقع إن المحاكمة ستنتهي بتبرئة المتهمين الثلاثة".

وأشار طيب إلى إن "الحيدري لم يرشح لمفوضية الانتخابات الجديدة، وكعضو في لجنة الخبراء لاختيار المفوضية، فقد وصل عدد المرشحين إلى ٦٠ مرشحا ولدينا اليوم الخميس اجتماع للتصويت على عدد مجلس المفوضية، أما أن يكون ١٥ مفوضا أو ٩ مفوضين، علماً إن الثلاثة الذين صدر في حقهم حكم السجن لا توجد أسماؤهم ضمن قائمة المرشحين للمجلس الجديد".

ومن الجدير بالذكر إن مجلس القضاء الأعلى، كان قد اعلن في الـ١٢من نيسان، عن توقيف رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري، وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي بتهمة الفساد المالي، لصرفهما أموالاً كانت مخصصة للمفوضية، لموظفين بالتسجيل العقاري مقابل الحصول على قطع أراض، مبيناً أنهما سيواجهان عقوبة السجن لمدة سبع سنوات.

فيما قرر المجلس في الـ١٥ من الشهر ذاته إطلاق سراحهما بكفالة مالية"، مبينا أن القضية قابلة للطعن من أي طرف من أطراف الدعوى.

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

الأسدي: جمعنا ٥٠ توقيعاً لتعديل قانون مجالس المحافظات

□ بغداد / أزل العويني

طالب عضو لجنة النزاهة النيابية، الأربعاء، بإعادة النظر في توزيع المقاعد بدوائر متعددة في قانون مجالس المحافظات، داعياً إلى احتساب أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية الواحدة.

وقال النائب عن دولة القانون حسين الأسدي خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "قانون مجالس المحافظات يحتاج إلى إعادة النظر بشأن توزيع المقاعد بدوائر متعددة في المحافظة الواحدة"، داعياً إلى أن "يتم احتساب أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية الواحدة".

وطالب الأسدي مجلس النواب بـ"سن قانون تعديل القانون وتفعيل القضية"، مؤكداً أن "النقاشات جارية حاليا في الأمر ويمكن لمجلس النواب أن يستجيب للموضوع، لاسيما في ظل وجود طعن مقدم من قبل أعضاء في المجلس بشان الفقرة الخاصة باحتساب أعلى الأصوات ووجود تأييد نيابي للمقترح، فضلا عن أن المرجعيات الدينية والشعب يؤيدون الموضوع".

واوضح الاسدي ان اكثر من ٥٠ نائبا وقع على الموافقة على تعديل المقترح، مبينا "ان المخاطبات لا زالت مستمرة بين مجلس النواب والمحكمة الاتحادية بشأن الطعن المقدم من قبل النواب الرافضين للقانون".

وكانت لجنة الاقاليم والمحافظات النيابية أعلنت، أول من أمس الثلاثاء عن اتفاق الكتل السياسية على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات، وفيما اشارت إلى أن التعديل سيتضمن الفقرة الخاصة بلجنة الأقاليم، اكدت أن فقرة القاسم الانتخابي ستبقى على حالها.

وكان رئيس كتلة الفضيلة البرلمانية عمار طعمة كشف، في ٢ آب الحالي ، عن تقديم طلب موقع من ٥٥ نائباً إلى رئاسة مجلس النواب لإعادة التصويت على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات، محذراً من أن عدم التصحيح يوقع مجمل العملية الانتخابية والتجربة الديمقراطية في "حرج شديد".

وكان مجلس النواب صوت بالأغلبية على قانون انتخاب مجالس المحافظات خلال جلسته الـ١٢ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي عقدت في الأول من آب الحالي.

وأكد برلمانيون عن كتل سياسية مختلفة أن البرلمان صوت على إحدى فقرات التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي والتي تخص احتساب عدد المقاعد من دون الأخذ برأي المحكمة الاتحادية، وفي حين هددوا بالطعن بهذا القرار أمام المحكمة الاتحادية في حال التصويت على جميع فقراته، اعتبروا أن استمرار بعض الكتل في نهجها غير العادل سيؤثر "لتفرد مشرعن".

وتوعد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في ٢٧ تموز ، بالكشف عن الجهات التي تحاول عرقلة انتخابات مجالس المحافظات، مؤكداً في الوقت نفسه أن أي تأجيل "غير مقبول"، فيما لفت إلى أن جلسة البرلمان المنعقدة اليوم ستشهد التصويت على تمديد عمل مفوضية الانتخابات شهراً واحداً.

وحذر النائب عن القائمة العراقية عبد ذياب العجيلي، في ٢٩ تموز ٢٠١٢ ، من تأخير إقرار قانون مجالس المحافظات، مؤكدا أن تأخيره سيكون له تداعيات سلبية على موعد إجراء الانتخابات المقررة مطلع العام المقبل.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات توقعت، في ٢ تموز ٢٠١٢ ، تأجيل انتخابات مجالس المحافظات إلى شهر نيسان المقبل، فيما حملت رئاسة مجلسي الوزراء والنواب المسؤولية.

وأكد التحالف الوطني، في ٢٥ تموز الماضي ، التزامه بإجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها من خلال الإسراع في تشكيل مفوضية الانتخابات، مشدداً على أن الحوارات قطعت بهذا الشأن مراحل متقدمة وهي قابلة للحسم خلال أيام.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢ ، عن الانتهاء من المسودة النهائية لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي، مؤكدة إحالتها إلى مجلس النواب للتصويت عليه، إلا أن الخلافات السياسية أرجأت التصويت على القانون حتى الآن.

يذكر أن انتخابات مجالس المحافظات جرت سنة ٢٠٠٩ في جميع أنحاء البلاد باستثناء كركوك وإقليم كردستان.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون